قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

أين أبطال ساحة التحرير؟

أول من أمس احتلّ بضعة إرهابيين لا يتعدون أصابع اليدين مبنى "مكافحة الإرهاب" قتلوا أفراد الأمن هناك قتلاً ذريعاً، شهود عيان قالوا إنهم كانوا يرمون بالضباط والجنود من الشبابيك كما لو كانوا يرمون أكياس إسمنت، ربطوا أيدي بعضهم وقتلوهم. مأساة أن يبلغ بنا وضعنا الأمنيّ الهشّ المستند إلى فساد الساسة ولا مبالاتهم هذا المبلغ المضحك المبكي.

قبل حادثة احتلال "مكافحة الإرهاب" بيوم واحد، أتى ثلاثة أشخاص مسلحين، ثلاثة فقط، إلى مستشفى الحكيم في منطقة الشعلة، أوقفوا سيارة الإسعاف التي كانت تحمل رواتب موظفي المستشفى، شهروا سلاحهم على أفراد القوّة التي كانت تحمي الأموال، أخذوا أسلحة القوة الأمنية "لا أدري إن كان فيهم ضباط أم لا" أجبروهم على خلع ملابسهم، ربطوا أيديهم إلى مقاعد السيارة، وسرقوا المال، أخذوا مليار دينار عراقي، ما يعادل ٨٠٠٠٠٠ دولار "صدقوني لا علاقة لهذا الرقم بالـ ٨٠٠٠٠٠ بطانية رجاء".

لم يحدث هذا؟ كيف يستسلم أفراد الجيش والشرطة وفيهم ضباط، لثلاثة لصوص يسرقون هذا المبلغ الكبير وينفذون بجلدهم؟ أمازال بإمكاننا التغني ببطولات قواتنا المسلحة؟ كيف يقادون قوداً وتربط أيديهم وهم مسلحون أيضاً بنفس السلاح الذي يحمله الإرهابيون؟

لا أريد أن أصدّق أن في قواتنا المسلحة الباسلة من يُساق ليذبح أو يلقى به من الطوابق العليا وهو مستسلم لمصيره استسلاماً رعديداً كهذا؟ لا أريد أن أصدّق أن من يحمينا يمكن أن يلقي بسلاحه عند أول إطلاقة.

أتذكر أفراد القوات الأمنية الباسلة الذين كانت ترسلهم الحكومة الموقرة لقمعنا ونحن نتظاهر في ساحة التحرير، أتذكر كم كانوا أشداء أولي بأس شجعاناً أقوياء صناديد، كانوا يمسكون المتظاهر بحركة توحي أنهم مدربون عليها جيداً فيجد نفسه ممدداً على الأرض بلا حراك، أتذكر هجومهم علينا في الخامس والعشرين من شباط العام الماضي، صدقوني شعرت بالفخر حينها رغم أنهم كانوا يضربوننا، ذلك الشاب الذي أمسك صحفياً مسكة لن أنساها، بحركة سريعة وجد الصحفيّ وجهه مدمى وكاميرته مكسورة وقميصه ممزقاً، بحركة واحدة فقط، كانت مثار إعجابي وسخطي في آن، إعجابي ببراعة جنديّ صُرف عليه مال كثير من أموالنا ودربه أمريكان ليقوم بهذه الحركة على أكمل وجه، وسخطي على تشويه وجه زميل صحفي وكسر كاميرته.

لكن.. أين هؤلاء الأشاوس؟ أخرجوهم لنا ليحموا مؤسساتنا وأموالنا؟ نحن نثق بهم لأننا خبرنا بسالتهم في ساحة التحرير، ونريدهم اليوم ليدافعوا عنا.

أين هؤلاء الأبطال الذين أمسكوا زملاءنا الأربعة في مطعم الطرف في الكرادة وعجنوهم عجناً، أين الشجعان الذين حشروا هادي المهدي وعلي السومري وعلي عبد السادة وحسام السراي في صندوق سيارة ببضع حركات سريعة بعد أن أشبعوهم ركلات لا يقوم بها إلا بطل أولمبي بالكاراتيه؟

أين هذا الشابّ الذي أمسكني من قميصي ليلقي بي في سيارة الهمر، وأنا خارج من ساحة التحرير، والله ان نظرة عينه أرعبتني قبل رؤية عضلاته، ونبرة صوته كادت تجعلني أعترف بانتمائي للقاعدة.

أنا أخاطب السيد المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، نريد منك يا سيادة القائد العام أن تُخرج لنا أخوتنا هؤلاء الذين ضربونا وأهانونا ليحموا مؤسساتنا الأمنية التي أصبحت متنزهاً للإرهابيين، أرجوك لا تحتفظ بهم لمظاهرة قادمة تتخوّف منها، لأنك إذا حميت مباني المؤسسات الأمنية، نعدك وعد رجال أن لا نتظاهر بعد الآن.

نواب: العملية أثبتت أن المبادرة في أيدي الإرهابيين

شاهد عيان يكشف لـ (المدى) وقائع "احتلال" مبنى مكافحة الإرهاب

روى شاهد عيان من داخل دائرة مكافحة الإرهاب أمس الأربعاء لـ(المدى)، وقائع ما حدث أول من أمس في مبنى الدائرة من حدث إرهابي تمثل في تفجير المبنى ثم اقتحامه واحتلاله من قبل إرهابيين.

جانب من الدمار الذي خلفته العملية الارهابية.. عدسة: محمود رؤوف

□ بغداد / مؤيد الطيب

وقال الشاهد الذي رفض الإفصاح عن اسمه انه "في الساعة ٢:٢٠ مساء وبعد التفجير الذي حصل في ساحة الأندلس انفجرت سيارة مفخخة في الباب الرئيسي للدائرة مما أدى إلى مقتل بعض الحراس في البوابة، وهرعنا مسرعين لنرى ما حصل ففوجئنا برجال عبروا البوابة الرئيسية ويلبسون مثل ملابسنا الرسمية الخاصة بالجنود المكلفين بحراسة البوابة، ويحملون معهم أسلحة رشاشة، بدؤوا بإطلاق النار باتجاه الجميع ورمي القنابل اليدوية، واستطاع بعضنا الهرب والبعض الآخر قتل تحت وابل الرصاص والقنابل، ثم فجر أحدهم نفسه بحزام ناسف على بعض المنتسبين أيضاً.

أضاف الشاهد: كان عدد الإرهابيين عشرة أشخاص أو أحد عشر شخصاً صعدوا مسرعين إلى الطابق الثاني من البناية المؤلفة من ثلاثة طوابق وأطلقوا النار على كل من صادفهم من المنتسبين وكانوا يصرخون بأصوات عالية "الله أكبر"، ومن ثم فجر انتحاري آخر نفسه في أحد ممرات البناية مستهدفاً من قام باللحاق به من منتسبي الدائرة".

وأضاف الشاهد إن "الإرهابيين سيطروا بشكل كامل على الطابق الثاني للبناية لكنهم لم يستطيعوا الوصول الى الطابق الثالث الموجود فيه سجن الدائرة الذي يحتوي ما يقارب الـ٤٥٠ موقوفاً بتهمة الإرهاب. ومن المؤكد ان هذا السجن كان مقصد الجماعة المقتحمة لكنهم حوصروا داخل الطابق الثاني وبدؤوا بإطلاق النار من النوافذ ورمي القنابل اليدوية، ثم شرعوا بإعدام بعض المنتسبين بربطهم على الكراسي وإطلاق النار على رؤوسهم، وقام الإرهابيون بإحراق ملفات الدائرة الموجودة في الطابق وإحراق جزء من الطابق أيضاً".

وأشار الشاهد إلى إن "أحد المنتسبين حاول الهرب من داخل البناية فقام بالقفز من الطابق الثالث مما أدى إلى ارتطامه بالأرض بقوة ومقتله على الفور".

وأضاف ان "قوات الأمن المتجمعة خارج البناية قامت بعمل فتحات من خلال جدار البناية وإخراج بعض المنتسبين من جنود وضباط كانوا محتجزين في الداخل، وفي هذه الأثناء تجمعت عوائل المنتسبين خارج البناية ينتظرون أن يحصلوا على خبر يطمئنهم على أبنائهم المحتجزين، واضطر بعض الأهالي إلى الدخول لبناية الدائرة وإخراج جثث أبنائهم من الداخل، بعد قضاء القوات الأمنية على المقتحمين في وقت متأخر من الليل".

وختم الشاهد قوله ان "ساعات طويلة مضت حتى استطاعت قوات الأمن أن تقتل من بقي من الجماعة الإرهابية وتسيطر على وضع المبنى في الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم".

هذا وقد أكد النائب عن التحالف الكردستاني عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه إن "العمل الإرهابي الذي استهدف مبنى دائرة مكافحة الإرهاب كان تحدياً كبيراً للأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة التي تعنى بالجانب الأمني، ويتضح من خلاله أن تلك المؤسسات غير مُجدية في عملها للحفاظ على الأمن". وأضاف طه في تصريح لـ(المدى) أمس الأربعاء إن سبب تمادي الإرهابيين يتمثل في "عقلية الحكومة العراقية التي تتزمت برأيها وتصر على عدم سماع الآخرين ولا تفسح المجال أمام شركائهم في العملية السياسية بتقديم المساعدة ظناً منها إن جميع الأطراف تحاول السيطرة على الحكومة، وهذا ما جعل من الوضع أخطر وأتاح للإرهاب فرصة اختراق مؤسساتنا الأمنية".

وأشار طه إلى أن "لجنة الأمن والدفاع النيابية اجتمعت مع قادة كبار في الأمن وتحدثوا بكل صراحة عن عدم إمكانية الأجهزة الإستخبارتية القيام بعملها بشكل سليم ومؤكدين ضعفها"، وأكمل طه إن "البلد يخلو من أرضية خصبة تستطيع معها المنظومة الأمنية إتمام مهامها بشكل مجد، حيث يعيش أكثر من سبعة ملايين مواطن تحت خط الفقر وثلاثة ملايين من أيتام وأرامل غير الخراب في البنى التحتية، والفساد المالي والإداري المستشري بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عقدت الوضع أكثر".

وأكد طه إن "الحكومة تعتمد على عنصر القوة، مثل نشر السيطرات والقوات الأمنية في الشوارع بينما يفقدون عامل القدرة على السيطرة لأننا نحتاج السيطرة أكثر من وجود قوة لا تستطيع فعل أي شيء، والأجهزة الأمنية ان لم تعترف بنقاط ضعفها فلن تنهض بمستوى عملها، وسيبقى الوضع الأمني سيئاً وتبقى زمام المبادرة بيد الإرهاب وليس بيد قوات الأمن".

وأكد رئيس كتلة ائتلاف العراقية في البرلمان النائب سلمان الجميلي لـ"المدى" أمس الاربعاء أن "معالجة الملف الامني تتعلق بنزع فتيل المشاكل السياسية وتحقيق الشراكة الوطنية بعيداً عن كل التسميات الفرعية، فضلا عن ذلك أيضاً ستحل كل القضايا المتعلقة بالفساد المالي والاداري". ومن جانبها أكدت وزارة الداخلية العراقية، الأربعاء، أن ٤٠ شخصا بينهم ستة انتحاريين سقطوا بين قتيل وجريح بعملية اقتحام مديرية مكافحة الإرهاب وسط بغداد، أمس، فيما أشارت إلى أن "الإرهابيين" فشلوا بتهريب سجناء "خطرين".

وقال وكيل الوزارة لشؤون الاستخبارات اللواء حسن كوكز خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى مديرية مكافحة الإرهاب أن "الإرهابيين اقتحموا مبنى المديرية بزي عسكري مستغلين الربكة التي حصلت بعد انفجار السيارتين، بهدف تهريب سجناء خطرين جدا"، مؤكدا أن "العناصر الأمنية لاحقت الإرهابيين داخل المبنى ما أدى إلى اشتباك معهم دفع بأحدهم إلى تفجير نفسه لعرقلة الملاحقة". وأشار كوكز إلى أن "وزارة الداخلية شكلت غرفة عمليات بعد اقتحام المبنى بمتابعة مباشرة من مكتب القائد العام للقوات المسلحة والوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي وقيادة عمليات بغداد"، مشيرا إلى أن "الوزارة دفعت بقوات من جهاز مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية للدخول إلى المبنى لتطهره، وتمكنت من ذلك بشكل كامل". وكانت وزارة الداخلية اعلنت في بيان صدر، في الأول من أمس الثلاثاء، (٣١ تموز الماضي)، إن قوات وزارة الداخلية "أحبطت هجوماً إرهابياً استهدف مبنى مديرية مكافحة الإرهاب باقتحامه من قبل مسلحين إرهابيين غايتهم تهريب عناصر قيادية إرهابية محتجزين في المديرية.

هذا وقد حمل عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حامد المطلك، أمس الأربعاء، الحكومة العراقية والقادة السياسيين مسؤولية الخروق الامنية التي تشهدها البلاد وخاصة الهجوم الذي استهدف مديرية مكافحة الإرهاب في بغداد الأول من أمس، وفي حين أكد أن الحكومة أثبتت "فشلها" في إدارة الملف الأمني، دعا إلى تطبيق القانون بـ"حسم وشدة".

وقال حامد المطلك في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة اثبت فشلها في إدارة الملف الأمني نتيجة التفرد وإقصاء الآخرين وعدم بناء الأجهزة الأمنية بناءً مهنيا سليما صحيحا وحضاريا وإنسانيا وقانونيا"، مؤكداً أن "هذه الأجهزة لا تستطيع أن تبني الأمن".

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد: 1377
التاريخ:2012/7/24

مناقصة رقم (٧٢) / إعلان للمرة الأولى

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشروع الموضح في الجدول المرفق والخاص بمديرية بلدية السماوة ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية المستمرة للمحافظة استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٧/٣١ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٨/٢٧ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب.

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٧/٢٣

مناقصة رقم (72) / إعلان للمرة الأولى
مشروع مديرية بلدية السماوة

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تنفيذ مجسّر تقاطع الملعب	السماوة	إنشائية/ ممتازة	٥٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء

شركة المشاريع النفطية
اعلان مناقصة

عنوان المناقصة: تصميم وتجهيز ونصب وتشغيل منظومة الانذار ومكافحة الحريق لمشروع وحدة تحسين البنزين الثالثة/ مصفى البصرة

رقم المناقصة: 2167-PR-01 ت 32/ 2012

تدعو شركة المشاريع النفطية المقاولين ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في مناقصة تصميم وتجهيز ونصب وتشغيل منظومة الانذار ومكافحة الحريق نوع FM-200 لمشروع وحدة تحسين البنزين الثالثة في مصفى البصرة وتشمل للمحطة الكهربائية الرئيسية: (Automatic FM200 System) عدد/1، (Automatic Dry Powder System) عدد/5، (Powder Portable Extinguisher 12 kg) عدد/13، (Powder Wheeled Extinguisher 30 kg) عدد/2 وحسب المواصفات الفنية على ان يكون تجهيز التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب على نسخة من وثائق المناقصة من مركز هذه الشركة في بغداد لقاء مبلغ قدره -.100000 دينار

(مئة الف دينار) غير قابل للاسترداد

علما بأن اخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٨/٢٨ مع ملاحظة ما يأتي:-

١- تقديم شهادة تأسيس الشركة العراقية من مسجل الشركات في وزارة التجارة او اجازة مكتب بالنسبة لاصحاب المكاتب المجازين رسمياً.

٢- ان التأمينات الاولية المطلوبة عن هذه المناقصة قدرها ١٪ من قيمة العطاء ويجب أن تكون بشكل خطاب ضمان او صك مصدق صادر عن مصرف عراقي معتمد.

٣- تقدم العطاءات بموجب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة وتودع في صندوق عطاءات المقاولات المحلية العائدة لشركة المشاريع النفطية والموجودة في الطابق السادس/ قسم المشتريات في مقر الوزارة في بغداد.

٤- تقديم كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب (نافذ).

٥- تهمل العطاءات التي لم ترفق بها المستمسكات المطلوبة.

٦- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

٧- تقديم نسخة من وصل شراء وثائق المناقصة.

ملاحظات:-

١- يتم تقديم العطاء في اربعة ظروف.

الاول- يحتوي على العرض الفني.

الثاني- يحتوي على العرض التجاري الغير مسعر.

الثالث- يحتوي على العرض التجاري المسعر.

الرابع- يحتوي على المستمسكات المطلوبة.

٢- الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

٣- يمكن الرجوع الى موقع الشركة على الانترنت.

Web sit: - HTTB// SCOP.GOV.IQ
E-mail: -SCOP@ SCOP.GOV.IQ

مدير عام
شركة المشاريع النفطية